تأثير الصعود الصيني علي تغير هيكل النظام العالمي

كمال الدين طارق شوكت

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد بهاء الدين الغمري
أستاذ العلوم السياسية
كلية التجارة – بورسعيد
جامعة بورسعيد

الأستاذ الدكتور
رنا محمد عبدالعال
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية التجارة – الإسماعيلية
جامعة قناة السويس

مستخلص:

من خلال منظور هذه الدراسة نتعرض إلي تاثير التنمية الصينية وتغير إستراتيجياتها بدايةً من توالي الرئيس الصيني شي جين بينج عام 2013م علي كافة النواحي الدبلوماسية، الإقتصادية ونزاعها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وسباق التسلح في عصر تغلب فيه التكنوولجيا فائقة الذكاء وتداعيات هذا التنافس علي مستقبل النظام الدولي؛ كما نستعرض أدوات الصين في الهيمنة، كبحر الصين الجنوبي، حيث الذي أصبح مسرحاً للصراع الدولي بسبب رؤية الصين لأهميته القصوي في تحقيق النمو الاقتصادي المرجو وتأمين الطرق التجارية والممرات البحرية التي تدعم المشروع الصيني وكذلك "مبادرة الحزام والطريق BRI" ليصبح أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، كذلك الأزمة التايوانية التي أصبحت منطقة صراع ساخنة بين بكين وواشنطن؛ كما نستشرف السيناريوهات المتوقعة من خلال النظريات المفسرة لهذه الصراعات .

كلمات مفتاحية: الصين- الصراع الدولي- توازن القوي- االهيمنة

Absract:

Through the perspective of this study, we are exposed to the impact of Chinese development and the change in its strategies, beginning with the succession of Chinese President Xi Jinping in 2013, on all diplomatic and economic aspects, its trade dispute with the United States of America, and the arms race in an era in which highly intelligent technology prevails, and the repercussions of this competition on the future of the international system. ; We also review China's tools for hegemony, such as the South China Sea, which has become a theater of international conflict due to China's view of its utmost importance in achieving the desired economic growth and securing trade routes and sea lanes that support the Chinese project, as well as the "Belt and Road Initiative (BRI)" to become the largest infrastructure project in the history of China. Humanity, as well as the Taiwanese crisis, which has become a hot conflict zone between Beijing and Washington; we also anticipate the expected scenarios through the theories explaining these conflicts.

Keywords: China - international conflict - balance of power – hegemony

المقدمة:

مع صعود الصين و عودة روسيا في صفاف القوي العظمى ووجود حالة من الإنقسام غير المسبوق في إدارة البيت الأبيض منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، شهدت السياسة الأمريكية تخبطاً وخلطاً بين ما هو إستراتيجي وتكتيكي، فقد رأت الإدارة الأمريكية أن في اتساع النفوذ الأمريكي أمر مكلف ومرهق للبلاد، فمن ثم تراجع الفكر الليبرالي في السياسة الخارجية للبيت الأبيض، وبدأ السباق الأمني لتفرض النظرية الواقعية الهجومية أفكارها التي تؤكد علي الطابع الفوضوي للنظام الدولي فهي المفسرة لسلوك الدولة العدائي في السياسة الدولية، فبات عودة سباق التسلح العسكري و التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا ينذر بأزمات كبري أكثر تعقيداً عما كان عليه العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

لذا يشهد العالم اليوم الدور الإقليمي والدولي الذي تلعبه الصين والسرعة الغير مسبوقة في التنمية العسكرية والاقتصادية مما يهدد التفوق الأمريكي عسكرياً وإقتصادياً.

إشكالية الدراسة :

علي الرغم من تربع الولايات المتحدة علي عرش النظام العالمي لفترة كبيرة وهي ما زالت تحتل المكانة الأولى اقتصادياً، وعسكرياً في العالم؛ إلا أن صعود الصين علي شتى أصعدة القوى السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والذكية؛ قد أثار جدلاً فلسفياً كبيراً بين الجيوسياسيين ومنظري العلاقات الدولية؛ وهو ما يهدد إمبراطورية الولايات المتحدة في تربعها علي عرش النظام العالمي.

وهنا تكمن الإشكالية في محاولة استشراف مستقبل النظام العالمي؛ من خلال تحليل تأثير الصعود الصيني؛ في ظل تشابك وتضارب المصالح التي تجمعهما وحلفائهما؛ وأثره على إعادة هيكلة النظام العالمي .

منهجية الدراسة :

تستند الدراسة إلي المنهج الاستقرائي في جمع المعلومات للوصول إلى فهم أشمل لإستراتيجيات الفاعلين الدوليين في النظام الدولي الجديد؛ وللوصول إلى النتيجة المرجوة من المنهج الاستقرائي نستعين بعدة نظريات:

1. **النظرية الواقعية البنوية**، حيث تجادل في تفسيرها لسمات العلاقات الدولية، من خلال رؤيتها لنسق فوضوية النظام العالمي، وتوزيع القدرات (حيث يقاس بعدد القوى العظمى داخل النظام الدولي).

وتعد الواقعية البنيوية أحد مداخل تحليل بنية النسق الدولي حيث يشتمل النسق الدولي على ثلاثة أبعاد كما صنفها الواقعيون:

أ- المبادئ التنظيمية أو الترتيبية للهيكل الدولي تتسم بالفوضوية ولا مركزية للسلطة.

ب- فاعلون يقومون بأدوار معينة داخل نسق فرعي أو كلي.

ج- توزيع القوة بين أعضاء النسق التي تشتمل علي التنظيمات الدولية، والقواعد الدولية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين.

2. **اقتراب النسق الدولي** وتقترن الواقعية في تحليلها لبنية النظام الدولي بمنهج اقتراب النسق الدولي (الاقتراب النظمي)، لدراسة مدى التغير الذي طرحه الأمن السيبراني في ترتيب الدول داخل هيكل النظام الدولي، وماهية الوحدات الفاعلة والعلاقات والتفاعلات بينها؛ وتأثير ذلك علي المبادئ المنظمة، ومدى قدرة الأمن السيبراني علي خلق تفاعلات جديدة . وتبرز الصين والولايات المتحدة وروسيا كأكبر قوي للأمن السيبراني تؤثر في شكل النظام العالمي.
3. **نظرية الدور**، وهي نهج لتحليل السياسة الخارجية علي مستويات ثلاثة للفرد، والدولة، والنظام؛ فهي تحقق تكاملاً أكبر لتحليل السياسة الخارجية للدولة وبين العلاقات الدولية. فعلي المستوى الفردي يركز علي دور الفاعلين الأفراد مثل السياسيين والمسؤولين الحكومين والمواطنين وهو ما برز منذ تولي شي جين بينغ رئاسة الصين ورؤيته في تغير مكانة الصين داخل بنية النظام العالمي؛

وعلي مستوي الدولة تقوم النظرية بتحليل دور الدولة، والحكومات في تشكيل العلاقات الدولية، تبعاً لقدراتها العسكرية، والإقتصادية، والدبلوماسية، والتكنولوجية، والحضارية؛ وعلي المستوي الدولي تحلل دور المنظمات الدولية كالأمم المتحدة في تشكيل السياسة العالمية.

وقد اكتسبت أهمية كنهج متعدد التخصصات لفهم سلوك الدولة في السياسة العالمية؛ فالقيادة العالمية هي دور اجتماعي يتكون من توقعات الفاعلين الدوليين تجاه عضو واحد أو أكثر، يعزز أهداف المجموعة، من خلال وسائل وأدوات تحت تصرف القادة، والامتثال لها؛ لصناعة القرار السياسي في سياستهم الخارجية.

لذا فإن نظرية الدور تقيم تأثير صعود الصين علي هيمنة الولايات المتحدة؛ حيث تربط بين تغير دور السياسة الخارجية، وتطور المجتمع الدولي.

الصراع الدولي من منظور الواقعية:

إن الدول في الصراع الدولي تطمع في تحقيق مكاسب قصوى، تمكنها من تحقيق الرفاهية لشعوبها، والتحكم في مقدرات العالم المادية. لذا نجد أن من أهم العوامل الدافعة للصراع هو الاقتصاد، وهو ما يؤجج حدة الصراعات المحلية والدولية.

حيث ترتكز الواقعية الهجومية علي البنية الفوضوية للنسق الدولي، باعتبار أن هذه البنية وليست الطبيعة البشرية هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها.

وبما أنه يرى أن النسق الدولي يتسم بالفوضى، لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول تحميها من بعضها، فإن كل دولة تسعى للحفاظ على بقائها؛ وفي هذه الحالة سوف تقوم الدول الأضعف لإحداث التوازن مع منافسيها الأقوى.

هناك خمسة أسباب تدفع الدول لأن تصبح متشددة بشأن أهمية القوة وتعظيم قيمتها:

1. الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، ولا توجد سلطة عليا تفرض سيطرتها على تلك الدول لأن النظام الدولي يتصف بالأناركية
2. كل دولة في النظام لديها قدرة عسكرية هجومية تختلف من دولة إلى أخري. وهذا العامل يعرف بـ (القدرة) .

3. الدولة لا يمكن أن تتأكد من نوايا الدول الأخرى، والسبب هو أن النوايا تقبع داخل تفكيرهم، فالنوايا غير قابلة للإثبات. وهو عامل مرتبط بـ (النوايا).
4. البقاء هو الهدف الأسمى لكل الدول، ليس الهدف الوحيد وإنما الأهم. وهو عامل (البقاء).
5. اعتبار الدولة فاعلاً "عقلاني" يتخذ قرارات محسوبة، فصنع القرار يمر عبر مراحل وإستراتيجيات تضاعف من فرصها للبقاء.

إستراتيجيات إدارة الصراع:

تختلف الإستراتيجيات التي تتبناها الدول في إدارة علاقاتها بالخصوم، ما بين أدوات سلمية تتمثل في الدبلوماسية وبناء ترابط وتواصل بين الدول، حتى تتمكن الدول من جمع المعلومات الداخلية للدول، ومحاولة التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية، وهناك أدوات غير سلمية وهي تشمل الصدام الفعلي المباشر وغير المباشر عن طريق الحروب بالوكالة، وقد تستخدم الدول إستراتيجيات تجمع بين الأدوات السلمية وغير السلمية؛ ومن أبرز هذه الإستراتيجي:

1. إستراتيجية الاحتواء:- وهي تستهدف سيطرة الدول على خصمها بالوسائل السلمية مدعومة بأدوات اقتصادية للضغط على الخصوم ومنافستهم بالأسواق، كما قد تكون باستخدام أدوات عسكرية كامنة، وإثارة المشكلات وافتعال الثورات الداخلية للدول المنافسةوقد تؤجج الصراع بين قوتين في منطقة واحدة، وهو ما يسمى بنمط الاحتواء المزدوج.
2. إستراتيجية الردع:- هي القدرة علي منع أو تحد أي تهديدات أو أخطار معينة ودفعها بعيداً عن حيز التنفيذ الفعلي، وذلك من خلال مواجهتها بتهديدات أو أخطار مقابلة أو مضادة تساويها أو تفوقها في الحجم والتأثي. وتعتبر إستراتيجية الردع دفاعية وهجومية في آن واحد.

وللردع عدة تكتيكات، فمنها أولا الردع المتبادل أو توازن الردع، ثانيا الردع المتدرج أو المرن فهي تتيح للطرف الآخر فرصة لمراجعة مواقفه؛ ثالثا الردع

التدميري وهي تعتمد بشكل أساسي علي امتلاك أسلحة غير تقليدية توصف بأسلحة الدمار الشامل.

3. إستراتيجية التحالفات:- وهي ترتبط بمفهوم توازن القوى، فهي تحالف يقوم بين دولتين أو أكثر، من خلال حشد الموارد وتوحد الجهود في مواجهة خطر مشترك.

الصراع في الفضاء السيبراني:

شهدت مجالات الصراع تطورات متلاحقة سواء علي مستوى الفواعل من الدول وغير الدول، فمع الثورة التكنولوجية اعتمدت الدول، والكيانات، والأفراد علي الفضاء السيبراني؛ لتصبح التفاعلات مرتبطة أكثر بين الدول والفواعل الأخرى؛ لذا اتجهت الكثير من الدول لاتخاذ إستراتيجياتها لمجابهة المخاطر السيبرانية ودخول الفضاء السيبراني إلي ساحة الصراع لمجابهة مخاطره الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، وغيرها؛ وتعرف بأنها مجموعة الوسائل، والطاقات، والإمكانات المادية وغير المادية، المنظورة وغير المنظورة، التي بحوزة الدولة، وقد يستخدمها صانع القرار في فعل مؤثر لصالح الدولة.

وللخصوم السيبرانيين عدة سمات أهمها:-

1. قد تكون له طبيعة مختلطة وليس خصم سيبراني خالصاً، فقد يكون خصم سياسي ويستخدم القوة السيبرانية كأحد الأدوات.
2. خصم غير نظامي، يهاجم دون أن يفصح عن هويته وربما يلصق هذا الهجوم بطرف ثالث.
3. سياق صراعي لا متماثل، فهو يكتفي بالعنصر البشري والتكنولوجي فقط، فربما كان مستخدمها من دولة فقيرة، أو منظمة إرهابية، أو أحد أصحاب الدوافع السياسية.
4. يمتلك قدرة تدميرية، فقد تتجاوز حدود الهدف المرجو، وقد لا تفرق بين أهداف مدنية وعسكرية فهي تعتمد علي ترابط الشبكات.

تعترف الدول علي نطاق واسع بالفضاء السيبراني باعتباره "مجالاً جديداً للحرب"، فقد أصبحت الدول أكثر فعالية في تطوير قدراتها السيبرانية ونشرها بمرور الوقت. عندما تواجه البلدان تكنولوجيا جديدة لا يمكن السيطرة عليها فإنها تسعى في النهاية إلي اتفاقيات للحد من التسلح.

النظام الدولى :

يعرف النظام الدولي، بأنه طريقة لنظام الدول علي صعيد الدولة، فالجماعات والمصالح ضمنها هي أنظمة فرعية، فالسياسة الخارجية تصنع إزاء بيئة خارجية وهي النظام الدولي. ويعرف أيضاً بأنه نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول؛ وينقسم إلي سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، عسكري مما يعطي منهجاً وانتظاماً للعلاقات الدولية.

فالدولة هي الفاعل الوحيد فيه، وهو يتشكل منها ومن العلاقات فيما بينها.

ويتسم النظام بالاستمرارية، ونسق هيكله ووحدته، حتى لا يصبح فوضى وعشوائية في العلاقات؛ ويتبنى النظام الدولي هيكلًا قائمًا على مبادئ وقواعد مشتركة فجميع الدول متساوية اسمياً، ولكن ليس لها نفس الوزن في تحديد المعايير السلوكية؛ لذلك هناك تسلسل هرمي مع الدول الأقوى اقتصادياً وعسكرياً في القمة، والنظام الدولي ليس فوضوياً بالكامل، فهو بين الفوضى الكاملة والتسلسل الهرمي الكلي.

النظام العالمى:

يشير إلى ترتيبات منظمة عقدت داخل النظام الدولي؛ فالنظام العالمي يفترض نسبة من التكوين النظامي أو البناء الهيكلي، الراسخة دعائمه عن طريق آليات نظاميّة تلعب دوراً في تحديد العلاقات، وضبط السلوكيات بين أعضاء هذا النظام؛ وهو يفترض بالحتميّة وجود أنماط محددة للعلاقات بين الدول؛ وتهيمن على النظام العالمى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العابرة للحدود، ما أدى إلى ظهور طبقة رأس مالية سميت بـ "عبر وطنية" تنظم الاقتصاد العالمي.

الهيمنة الاستقرارية

تمثل الصين قوة إقليمية، تساهم في تشكيل التفاعلات في بنية الأقاليم، ولكي تستطيع الصين مواصلة التنمية، والنهضة، لا بد من تواجدها في مناخ جيوسياسي، وجيواقتصادي، يتسم بالاستقرار في النظام الدولي.

ومن هنا تتجذر نظرية "استقرار الهيمنة"، فالنظام الدولي يميل إلى الاستقرار، حيث تصبح دولة ما هي المهيمنة، والقوة المسيطرة علي العالم. فإذا ما ضعفت هذه القوة وعجزت عن تحقيق السيطرة مال النظام العالمي إلي الفوضى؛ وتمارس الهيمنة من خلال الدبلوماسية، أو الإكراه، أوالإقناع. وتجمع مدارس العلاقات الدولية، علي أن الدولة المتحولة إلي دولة عظمى يجب أن تمتلك الصفات التي تؤهلها إلى أن تصبح الدولة المهيمنة، ومن أهم هذه الصفات أن تمتلك القوة السياسية، والقوة العسكرية، وسلطة وطنية متفوقة؛ فأهمية القوة السياسية تكمن في قدرتها علي صياغة القوانين، وتشكيلها، وقيادة منظمات إقليمية جديدة، حتى تستطيع إصلاح النظام العالمي السابق

أبعاد الصعود الصيني ومحددات القوي

تعتمد الصين في نهضتها علي أدوات تعكس قوة الدولة المتنامية، فهي تستخدم أدواتها السياسة ونظرياتها الإستراتيجية المستحدثة، في الربط بين أدواتها المحددة للقوى التقليدية، كالقوى الصلبة، والقوى الاقتصادية؛ التي لطالما اعتمدت عليها أي قوي لتصبح عظمي علي مر التاريخ، وغير التقليدية المبتكرة في النظام العالمي الجديد، والتي أصبحت لا تقل أهمية وهي القوي الناعمة، والقوي الذكية؛ وصعودها في صفاف القوى العظمى ذات المسئولية الدولية في النظام العالمي.

المحدد السياسى للقوة الصينية

تهدف الدولة الصينية من خلال الصعود والتنمية إلى:

1. حماية استقرار البلاد من محاولات القوى الخارجية لزعزعة استقرارها.
2. إعلاء سيادة الدولة وسلامة أراضيها.
3. تأمين الطاقة والبحث عن مصادر جديدة لدفع التنمية الاقتصادية في البلاد.

4. الحفاظ علي أمن الإقليم وضمان استقرار الأنظمة العالمية وسيادة الدول.
5. تقديم الخدمات والمساعدات للمنظمات الدولية ومساعدة الدول النامية لتحقيق التنمية المشتركة.

التحولات الإستراتيجية تجاه الحوكمة العالمية:

عملت الإستراتيجية الصينية علي تعزيز العلاقات متعددة الأطراف، مع منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي، وغيرها..؛ إن سعي بكين لإنشاء الأنظمة متعددة الأطراف يساعدها علي خلق منابر للتأثير وبسط النفوذ على مستويات ودوائر إقليمية ودولية ذات نطاق واسع.

تعمل الصين بشكل براغماتي في علاقاتها الدبلوماسية بما يتناسب مع الأيديولوجيات المختلفة للقوى العالمية؛ فعلي النطاق الإقليمي، الصين لديها العديد من الدول المجاورة والمناطق المحيطة بها ذات أهمية خاصة، لذلك فقد أقامت العلاقات بناء على عدة مبادئ هي "حسن الجوار والصداقة"، "الشركاء الجيدين"، و"المحيط المتناغم" وذلك من أجل خلق بيئة إقليمية من السلام والتعاون والتنمية، وهذه المبادئ مبنية على الأيديولوجية والثقافة الصينية؛ فقد طورت تدريجياً علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف موجهة نحو التعاون، وقد أصبحت بكين هي الشريك الاقتصادي والتجاري الأهم لغالبية الدول المجاورة، لكن في المقابل اتخذت الكثير من الدول آليات وتدابير لإحداث توازن وفرض قيود وإجراءات وقائية علي الصين، مثلما دعمت الهند واليابان إستراتيجية "الهند والمحيط مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا QUAD" للمشاركة في الحوار الأمني الرباعي بالتزامن مع تزايد النزاعات الثنائية الحدودية بين الصين والهند، والصين واليابان ببحر الصين الشرقي.

وعلي نطاق العلاقات شبه الإقليمية فقد أصبح التعاون شبه الإقليمي عاملاً مهماً في الاستقرار حيث شاركت الصين في جميع الأشكال المختلفة لآليات التعاون علي المستوى الاقتصادى مثل "آسيا والمحيط ASEAN+3"، و"الهادئ لبناء منطقة تجارة حرة APEC"، و"مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة CICA"، و"الاجتماع الآسيوي الأوروبي".

تتبع الصين ثلاثة مستويات من التفاهم حول علاقاتها مع الدول المجاورة، الأول هو "الصين والمناطق المحيطة بها" أي البدء من الصين والسؤال عن كيفية وضع المناطق المجاورة لها وتطويرها، الثاني هو المناطق المحيطة والصين" أي كيف تضع الدول المجاورة علاقاتها مع الصين وتطويرها، ثالثاً "الصين والدول المجاورة لها ككل" أي أن الصين وجيرانها يشكلون معاً منطقة جغرافية من التعايش والترابط والمصالح التكافلية.

وبناء علي ما سبق فمن خلال شراكات الصين المختلفة في المنظمات وحرصها على المشاركة الاقلمية في قضايا الأمن والتعاون وتفاعلها مع القضايا داخل أطر الحوكمة العالمية تسعى جاهدة لإنشاء نظام دولي جديد مبني على إصلاح النظام الدولي الحالي.

المحدد الاقتصادي:

لقد كان التحدي الأكبر للاقتصاد الصيني هو التغير في الأيديولوجية الماركسية وتطويرها لتلائم الانفتاح العالمي، والانتشار بالأسواق العالمية؛ فعلي مدار العشرين سنة الماضية منذ انضمام بكين لمنظمة التجارة العالمية احتضنت الصين العولمة، وعملت علي الإندماج بالاقتصاد العالمي؛ فقد لعبت دوراً رئيسياً في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية في العالم؛ ففي ظل الانفتاح والعولمة بنت نمطاً جديداً للتنمية هو "التداول المزدوج" حيث تعمل فيه الأسواق المحلية والأجنبية علي تعزيز بعضها البعض؛ لذا تتعهد الصين أن تجعل التنمية العالمية أكثر إنصافاً وفاعلية وشمولاً، حتى لا تتخلف أي دولة عن ركب التنمية العالمية.

تُعد الصين أكبر شريك تجاري لأكثر من 120 دولة، وتمتلك 173 نوعاً من الثروات المعدنية مما جعلها من الدول القليلة في العالم التي تحوي وفرة في أنواع وموارد المعادن.

يعد استهلاك الطاقة في الصين أعلى 1.6 مرة من الولايات المتحدة، و4.5 مرة من الهند ، التي تعد ثاني وثالث أكبر مستهلك للطاقة في يوليو 2021م؛ تعتمد الصين بشكل متزايد على واردات النفط لتلبية احتياجاتها المحلية، وتعتمد في مصادرها

الرئيسية على المملكة العربية السعودية وروسيا؛ وبخلاف النفط، تمتلك الصين احتياطيات هائلة من الفحم يمكنها تلبية جزء كبير من طلبها المحلي، لكن الواردات لا تزال كبيرة؛ كمابلغ إنتاج الصين من الغاز الطبيعي في عام 2020م إلي 192.5مليار متر مكعب، كما تسعى الصين لزيادة الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي إلى 50 مليار متر مكعب بحلول عام 2035م

أطلقت الصين رسميا إستراتيجيتها "سياسة أولويات الصناعات الناشئة" في عام 2010م، وقد حدد قرار مجلس الدولة لسنة 2021م سبع سياسات تصنيعية هي: الحفاظ علي الطاقة وحماية البيئة، عصر تكنولوجيا المعلومات، المواد البيولوجية، تصنيع المعدات المتطورة، الطاقة المتجددة، سيارات الطاقة الخضراء

وطبقاً لتقارير الهيئة الوطنية للإحصاء فقد ارتفع الناتج الصناعي الصيني إلى 37.3 تريليون يوان مقارنة بـ 20 تريليون يوان في عام 2012م؛ فقد حافظ الناتج الصناعي الصيني علي نمو سنوي متوسط قدره 6.1% وهو أعلى بكثير من مستوى نمو الاقتصادات الكبرى الأخرى؛ وبفضل تطبيق التقنيات المتطورة والتحول الرقمي؛ فقد أنتجت الصين في عام 2021م 366ألف روبوت صناعي بزيادة بلغت 67.9% عن العام الذي يسبقه. في مايو من عام 2015م أعلنت الحكومة عن إستراتيجية جديدة هي "صنع في الصين 2025" وقد تقرر تنفيذ خمسة مشروعات بحلول عام 2025م تهدف للإرتقاء بالقطاع الصناعي ورفع الجودة كأساس، والتصنيع الذكي كاتجاه رئيسي، والتصنيع الأخضر والتصنيع الموجه للخدمات كجناحين؛ وذلك للحاق بركاب الثورة الصناعية الرابعة.

وقد أعلن الرئيس الصيني أن الصين ستسعى جاهدة للوصول إلى ذروة انبعاثات الكربون بحلول عام 2030م وحياد الكربون بحلول عام 2060م، مما يؤدي إلى بدء جهد جديد للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، في الفترة التي تسبق قمة COP26 في أوائل نوفمبر 2021م، أصدرت الصين وثيقتين أساسيتين للسياسة العامة، مما يعزز التزاماتها المتعلقة بإزالة الكربون.

المحدد العسكري (القوي الصلبة)

تحدد القوة العسكرية لدولة ما بإمكانات وحجم الموارد التي يمكن تحويلها إلى أهداف القوة العسكرية عند مستوى معين من الالتزام الجماعي بالقوة العسكرية.

ورد بتقرير عمل المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي في نوفمبر 2012م لتحديث الدفاع الوطني والقوات المسلحة، "يجب تعزيز قدراتنا العسكرية في الفترة التاريخية الجديدة، والتفكير بشأن تعزيز دفاعنا الوطني وقواتنا المسلحة في ظل ظروف جديدة". وقد أجرى الحزب سلسلة من الإصلاحات التفصيلية لجيش التحرير الشعبي اعتباراً من عام 2015م، وكان الهدف هو كسر "الحواجز المنهجية والهيكلية والسياساية" وتحديث "تنظيم الجيش" وتحسين "القدرة القتالية"، تم التركيز على نقل جيش التحرير الشعبي من القدرات العسكرية القديمة من خلال إنشاء خدمتين جديدتين - قوة الدعم اللوجستي المشتركة (JLSF) وقوة الدعم الاستراتيجي (SSF). مما يعكس أولوية بكين في التحديث العسكري والدور المتزايد للجيش في طموحاتها العالمية.

تم تفكيك الهياكل القائمة وإنشاء قوى جديدة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحدد فيها اللجنة العسكرية المركزية أطراً زمنية محددة لهذه الإصلاحات "على مستوى عالمي" بحلول عام 2049م؛ ويشير إلى القدرة على نشر القوات (بما في ذلك الجسر الجوي) بخفة الحركة والمرونة في أي مكان ، بما في ذلك في الخارج لحماية المصالح الصينية.

تنتهج الصين سياسة "عدم التحالف" ولكنها لا تعني أن على الصين التخلي عن تطوير التعاون الإستراتيجي مع الدول الأخرى أو التخلي عن الحق في بناء شبكة شراكة تعاونية

المحددات غير التقليدية للقوي الصينية:

المحدد التكنولوجي

هدفت الرؤية الإستراتيجية 2035م لبناء قوة في العلوم والتكنولوجيا: لتطوير المختبرات الوطنية مع التركيز على المعلومات الكمومية، والضوئيات، والإلكترونيات الدقيقة والنانوية، واتصالات الشبكة، والذكاء الاصطناعي، وعلوم وتكنولوجيا الفضاء، وأعماق البحار؛ كما ستنشئ مختبرات وطنية، وتحسين وتطوير مراكز البحوث ومراكز الابتكار التكنولوجي، وتعزيز التخصيص الأمثل لموارد البحث ومشاركة الموارد بين معاهد البحث ومؤسسات التعليم العالي والشركات، ودعم تطوير أشكال جديدة من المبتكرين مثل جامعات البحث ومؤسسات البحث والتطوير، وتشجع تنويع المستثمرين، وتحديث أنظمة الإدارة، وآليات التشغيل القائمة على السوق.

وقد وضعت آليات موجهة نحو السوق للابتكار التكنولوجي لتعزيز دور المؤسسات في الابتكار:

1. تشجيع الشركات على زيادة الإنفاق على البحث والتطوير
2. دعم البحث والتطوير لتقنيات الأغراض العامة.
3. توفير خدمات الابتكار للمؤسسات.

بلغ إنفاق الصين على الأبحاث الأساسية 169.6 مليار يوان (26.84 مليار دولار) في عام 2021م، وهو ما يمثل 6.09 في المائة من إجمالي نفقات البحث والتطوير في البلاد، حسبما أظهرت بيانات وزارة العلوم والتكنولوجيا، حيث اقتربت الصين من تحقيق هدفها المتمثل في الزيادة بنسبة أكثر من 8 في المائة بحلول عام 2025م كجزء من دفعة أوسع لتسريع صعودها التكنولوجى، تركز الصين على تطوير عدد من المجالات التكنولوجية بما في ذلك أشباه الموصلات والرعاية الصحية والحوسبة الكمومية والحوسبة السحابية، وفقًا لمسودة خطتها الخمسية.

القوة الناعمة

تعرف القوة الناعمة بأنها استخدام النفوذ الثقافي والاقتصادي لبلد ما لإقناع الدول الأخرى بفعل شيءً ما بدلاً من استخدام القوة العسكرية كما تعرف بأنها قدرة الأمة على ممارسة سيطرتها بوسائل سياسية، أخلاقية، ثقافية، اقتصادية.

تبني القوة الناعمة الصينية علي الأخلاق الداعية للسلم والتعاون، وهو ما ورد في حديث المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية تاي جانغ "إن الصين تنادي بالعدل في الشئون الدولية، ولا تسعى إلي الهيمنة، بل تدعو إلى التنمية السلمية والتعاون والفوز المشترك، ونحن نرى أنها أكبر دعامات القوي الناعمة الصينية".

ومن خلال بيانات التقييم الدولية للقوة الناعمة حددت **ستة مؤشرات أساسية:**

1. **مؤشر رقمي**: وقد أنشأت الشركات الرقمية الصينية أسواقاً ضخمة في وسائل التواصل الاجتماعي، والتجارة الاجتماعية؛ وتلعب شبكات وسائل التواصل الاجتماعي الصينية دوراً حاسماً في مبادرات الصين للتدويل والقوة الناعمة.
2. **مؤشر ثقافي:** شهد العالم انتشار الحضارة والثقافة الصينية منذ بداية فترة الإصلاح والانفتاح، تعد السياحة، والسينما، والرياضة، والمأكولات الصينية أحد العوامل الهامة لمؤشر القوة الناعمة.
3. **مؤشر المشروعات:** توفر الاستثمارات الصينية شبكة كثيفة بشكل متزايد من الروابط التجارية التي تقوم الصين من خلالها بتوسيع نطاق ومدى نفوذها وإبراز قوتها بطريقة لها آثار على النظام الدولي.
4. **مؤشر التعليم:** أصدرت الحكومة الصينية وثيقة رسمية تنص على أن الغرض من مبادرة إصلاح التعليم على المستوى الدولي هو تمكين القوة الناعمة الصينية من خدمة المصلحة للوطن، فقامت بإنشاء وتشغيل معاهد كونفوشيوس، التي تعمل في حوالي 162 دولة حول العالم من خلال حوالي 500 مركز، إضافة إلي تقديم أكثر من 10.000 منحة دراسية للطلاب الأجانب.
5. **مؤشر الارتباط:** وهو قوة الشبكة الدبلوماسية للصين ومساهمتها في المشاركة العالمية والتنمية، أتاحت جائحة كوفيد -19 للصين فرصة غير مسبوقة من خلال

دبلوماسية اللقاح التي اتبعتها بكين_فرصة غير مسبوقة لتعزيز قواها الناعمة ونفوذها الدولي.

6. **مؤشر الحكومة:** تحاول الصين استمالة الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بتقديم المنح والمساعدات والقروض الميسرة لمساندتها في قضاياها والاتهامات الغربية لها، كما تولى القضية الفلسطينية اهتماماً كبيراً نتيجة لدوافع أيديولوجية وأحياناً براغماتية حتى تتمكن من حشد رأي دولي خاص تجاه القضية التايوانية.

الصراع الدولي وما يترتب عليه من سيناريوهات:

تكمن أزمة النظام العالمي في عجزه عن استيعاب التغييرات الرئيسية في علاقات القوة، فالصعود الصيني يفرض تحد بنيوي للنظام العالمي، فعلي الصين والولايات المتحدة ألا يكررا "مأساة القوى العظمى" الذي شهدته أوروبا، عبر أي نمط جديد من أنماط علاقات القوي بين القوى العظمى. ويرى منظري المدرسة الهجومية في الواقعية أن الصين والولايات المتحدة عالقتان فيما لا يمكن أن نطلق عليه سوى حرب باردة جديدة.

لذا نتعرض في البحث لثلاثة سيناريوهات أساسية لاستشراف مستقبل النظام الدولي:

السيناريو الأول: الوضع القائم؛ استمرار التوجيه السياسي بوتيرة بطيئة بين فواعل الصراع الدوليين.

1. تستمر الولايات المتحدة في اتخاذ كافة الإجراءات الحمائية التجارية تجاه الصين، للحد من نموها الاقتصادي؛ وعمل شراكات اقتصادية بمحيطها الإقليمي مع دول آسيان، ومنطقة الهندو-باسيفيك لتقليل الاعتماد التجاري علي الصين، واستمرار العسكرة ببحر الصين الجنوبي،مع دعم استمرار الاستفزازات بشأن تايوان؛ كذلك إستمرار الضغط علي الحلفاء الأوروبيين للحد من شراكاتهم الجيواقتصادية مع الصين.
2. يستمر صراع الغرب مع روسيا بقيادة الولايات المتحدة داخل أوكرانيا، سعياً لإنهاك روسيا، بينما روسيا تسعى لإنهاك الغرب اقتصادياً

السيناريو الثاني: السيناريو التشاؤمي؛ عدم تقبل الولايات المتحدة لقوى جديدة كالصين وروسيا تقوم علي تغير هيكل النظام العالمي.

1. تري الولايات المتحدة أن عمقها الإستراتيجي هو العالم كله فأي إقليم تهيمن دولةً ما بداخله عليه فهو أمر يضر بواقعها الجيوسياسي.
2. إن الإيدلوجية الأمريكية برهنت أنها لا تقبل بأمم أخرى في رهن مستقبلها عبر إسناد سياستها الخارجية إلي حسن نوايا الأخريين، وهي تعتقد أنه يقع علي عاتقها صون النظام العالمي.
3. أصبحت أوروبا اليوم أمريكية في توجهاتها الأمنية، لأن الحماية العسكرية والقرار بالناتو هو أمريكي، فبمباركة الولايات المتحدة لقرار زيادة التسليح الألماني والياباني إلي 2% من الناتج المحلي يزيد التوتر داخل الدول الغربية وعلي رأسها فرنسا، كذلك يرفع حدة التوتر لدى الصين وكوريا بسبب العداءات التاريخية.
4. زيادة نمو وصعود اليمين المتطرف في الغرب سيزيد من حدة النزعة القومية، ويؤدي إلى مزيد من الاستعداء لما هو غير غربي.
5. قد يدفع الصراع بين روسيا والغرب، والتوتر بين الصين والولايات المتحدة إلي إشكالية عابرة للحدود قد تدفع الدول إلى خلق مزيد من الحروب بالوكالة كإستراتيجية مضادة.
6. إن نظرية "الفوضى الخلاقة" التي ابتدعتها الولايات المتحدة قد يؤدي إلى ما يسمى بالتدحرج نحو صراعات أكبر، وهو ما حدث بالحرب العالمية الكبرى (الأولى والثانية)؛ فقد تصل إلى حرب نوويةً كبرى.
7. يري الواقعيون أنه إذا تعرضت الدول إلى خطر وتهديد وجودي يُستعاد التاريخ السابق، في لحظةً ما تستنفر كل المخزون التاريخي ويقودها نحو المستقبل وحينها لا يوجد للعقلانية سبيلاً .

وهذا السيناريو هو نتاج محاولة الولايات المتحدة للحفاظ علي مكانتها كقطب أوحد ومهيمن علي العالم بكل ما أوتيت من قوة، من خلال السعي لحشد التحالفات الدولية المختلفة ودعمها سواء كانت اقتصادية أو عسكرية، خاصةً الدول التي أُجبرت علي التحالف معها، ومن ثم رضخت لهيمنتها..

ويري الباحث أنه إذا ما استمرت الولايات المتحدة علي هذا النهج فسيتضرر اقتصادها ومكانتها العالمية، ومن ثم يتضرر حلفاؤها وهو ما يشهده العالم اليوم من ارتفاع معدلات التضخم لديها ولدي أهم حليف إستراتيجي لها وهو أوروبا، مما نتج عنه من إضرابات عمالية، وتوقف المصانع والمؤسسات الخدمية، ونذير بمجاعات ضخمة في ظل تهديدات التغيرات المناخية والأوبئة؛ كل هذا سيؤدي إلى تشكيل ضغوط شعبية كبيرة علي الحكومات، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى تراجع نفوذ الولايات المتحدة في النظام الدولي، وقد ينذر بانهيار إمبراطورية الولايات المتحدة، الذي مؤداه أن يتشكل نظام عالمي جديد.

السيناريو الثالث: السيناريو التفاؤولي؛ تصالح القوى الدولية وإعادة تشكيل النظام الدولي.

1. لا تحاول الصين أن تملأ الفراغ الدولي المتعلق بالولايات المتحدة، فهي تحاول أن تواصل نموها الاقتصادي، والمكتسبات الاقتصادية؛ كما أن تحويل نفوذها الاقتصادي إلي عسكري وإستراتيجي من وجهة نظر الواقعين أمر طبيعي، حيث يزداد الإحساس بالتهديد الوجودي لها، مما يدفعها لحماية هذه المكتسبات، وليس كرغبة الولايات المتحدة في أن تصبح شرطي العالم، فهم لا يريدون أن يخلفوا الولايات المتحدة.
2. يجادل الليبراليون أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يولد مصلحة متبادلة بين الدول في التعاون بدلاً من التنافس فكلما زاد حجم التجارة والاستثمار الخارجي بين بلدين تدرك القيادة بهما أن المصلحة تجنب الصراع، والحفاظ علي السلم؛ هذا بالفعل ما تحققه مبادرة الحزام والطريق العابرة للقارات.

3. يُتوقع أن تبرز الصين كأُمةً عالمية مهيمنة، ومن غير المحتمل أن تأتي بحكم ديمقراطي عالمي، لكن صعود أمم نامية وناشئة مثل دول مجموعة "البريكس" كالهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا مع الصين سيفتح اقتصاد عالمي أكثر ديمقراطية من النظم الغربية التي سبق وسادت.
4. ستمثل الكثير من دول آسيا قوى ديناميكية صاعدة، ولن تقبل أن تسيطر عليها الصين لذا ستتعدد الأقطاب بها، وتصبح شرق آسيا اقتصادياً من أكثر مناطق العالم أهمية.
5. إن محاولة الصين لفرض التعايش السلمي بينها وبين الولايات المتحدة هي محاولة للخروج من فخ "ثوسيدايدس"، لجمح المخاوف لدى الولايات المتحدة بأن الصين ذات الاختلافات الهيكلية لها تريد أن تحتل مكانتها؛ فقد كتب ثوسيدايدس أن التزاحم والتنافس بين الدول الكبرى الموجودة علي الساحة بالفعل والقوى المناوئة لها، هو المسلك الطبيعي للشئون الدولية، فإن أي جهد للحيلولة دون تعرض الروابط بين القوى الكبرى للانهيار ملحوظ، ويجب أن يكون مشروطاً بدرجة من التبادلية، أو التعامل بالمثل من جانب القوى الكبرى الأخرى، وإلا سنجد أنفسنا أمام نظام يقوم علي شروط غير مقبولة، يفرضها عادةً الطرف الأكثر عدوانية، والأشد قوة، أو حالة من الفوضى المستحكمة.

يمثل هذا السيناريو تقارب مع المُجريات التي يفرضها الواقع؛ فالولايات المتحدة تنزلق نحو صراعات وتحديات داخلية وخارجية كبيرة، فقد ارتفع لديها مجموع الدين العام بخطي سريعة جداً ففي نوفمبر 2016م بلغ 14 تريليون دولا بينما في نوفمبر 2022م بلغ 31.413 تريلون دولار أي بارتفاع ما يقرب من 125%،بينما بلغ ناتجها المحلي في 2022م فقط 26 تريليون دولار، فهي لن تستطيع تحمل تكاليف صون النظام العالمي وحدها، وهو ما يشير إلى عدم قدرة الولايات المتحدة للاستمرار كقطب عالمى أوحد مهيمن، بجانب صعود القوى الكبرى الأخرى بشكل سريع مثل الصين ونموها الهائل علي جميع الأصعدة (اقتصادية – عسكرية – دبلوماسية – تكنولوجية)،

مع ظهور تحالفات جيوسياسية كبرى، تغير من الأنماط القديمة للنظام الدولي، وتدفع إلي عالم متعدد الأقطاب قائم علي توازن القوى.

وهو الأمر الذي قد يرجح رؤية النظرية الليبرالية الجديدة لاستشراف مستقبل النظام الدولي، فالعالم اليوم أصبح شبكة من العلاقات المتداخلة ما بين الفواعل من الدول، والفواعل من غير الدول، والتحالفات فوق الوطنية، التي لن تتنازل هذه الأطراف عن المكاسب والمصالح التي حققتها؛ وهذا كله مؤداه أن تتصالح جميع الأطراف فيما بينها، وصولاً إلى إجتراح نوع من التوازن في القوي يؤدي إلى حالة من الردع النسبي للصراعات، وتعاون في تشكيل نظام عالمي قائم علي مبادئ وستفالية جديدة، يكون في مركزه الولايات المتحدة والصين.

مراجع عربية:

1. محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية علي الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في فلسفة السياسة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2014)، ص12
2. جون ميرشايمر، الواقعية الجديدة والنهوض الصيني، ترجمة: حمزة بن عبدالرحمن، (محاضرة فيديو علي قناة سياسة Politics-ar، 3/1/2014)، دخول في 2022/8/6، https://www.youtube.com/watch?v=Dk-34WkUJ5w
3. رضوي عمار، منظورات التعامل مع الخصوم بين الواقعية والبنيوية، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، ملحق الخصوم في العلاقات الدولية، العدد 220، أبريل 2020) صـ10
4. جمال سلامة علي،تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي، (القاهرة، دار النهضة العربية،2013) صـ 194.
5. فاطمة الزهراء عبدالفتاح، استراتيجيات مواجهة الخصوم في الفضاء السيبراني، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، ملحق الخصوم في العلاقات الدولية، العدد 220، أبريل 2020) صـ19
6. غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، قاموس بينغوين للعلاقات الدولية صـ 375
7. محمد زغلول، استعصاء الاستقرار في الشرق الأوسط: مقاربة تطبيقية لنظرية "إستقرار الهيمنة"،(مركز الإمارات للسياسات، 2022/2/1)، دخول في 2022/5/27، https://epc.ae/ar/details/featured/astiesa-aliastiqrar-fi-alsharq-al-awsata--muqaraba-tatbiqiya-linazariat-aistiqrar-alhaymana
8. شينخوا، عقد من التطور والإنجازات في القطاع الصناعي المزدهر بالصين، (وكالة شينخوا، 2022/9/19)،

http://arabic.news.cn/20220919/f6bc823914484fea8ab9d195823cf88d/c.html, دخول في 2023/9/10.
9. تشو سن دي، ((صنع في الصين)) في الثورة الصناعية الرابعة، (الصين اليوم، 2018/5/31)، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201805/t20180531_800131197.html، دخول في 2023/9/10.
10. يوسف جمعة الحداد، القوة العسكرية وأثرها في تعظيم القوة الشاملة للدول في عالم ما بعد كوفيد – 19، (درع الوطن، مجلة عسكرية وإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2021/5/1)، http://www.nationshield.ae/index، دخول في 2022/8/11.
11. جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية، وانغ فان، تخطيط الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية في ظل التحول الاستراتيجي، ترجمة آية محمد الغازي، (القاهرة، دار صفصافة للنشر، 2017)، صـ198.
12. رابح زاغوني،العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، الاستراتيجية الصينية للعالم العربي نحو الانتقال من الجيواقتصاد إلي الجيوبوليتيك، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)ص333.
13. السيد أمين شلبي، الصين والعالم: رؤية الصين للعالم ورؤية العالم للصين، (القاهرة، عالم الكتاب، 2019).صـ137.
14. ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، تعريب إسماعيل بهاء الدين، (بيروت، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)صـ215.

مراجع أجنبية:

1. Joseph S. Nye Jr, The world needs new norms on cyberwarfare, (The Washington Post, 1 Oct 2015), accessed on 23/11/2022, https://www.washingtonpost.com/opinions/the-world-needs-an-arms-control-treaty-for-cybersecurity/2015/10/01/20c3e970-66dd-11e5-9223-70cb36460919_story.html
2. Peter B. Evans, Globalization And Global Systems Analysis, (Encyclopedia.com) accessed on 2/6/2022, https://www.encyclopedia.com/social-sciences/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/globalization-and-global-systems-analysis

3. Dillon Jaghory, China Sector Analysis: Energy, (Global X, 22 Fep 2022), https://www.globalxetfs.com/china-sector-analysis-energy /, , accessed on 9/8/2022
4. Xiao Wang, Kuan Sun, Zhiguo Xia, Industrial Policy and the Rise of China's Strategic Emerging Industries, (China, Fudan University, 30 Dec 2022).
5. Arendse Huld, The Status of China's Energy Transition and Decarbonization Commitments, (China Briefing, 22 Apr 2022), https://www.china-briefing.com/news/earth-day-2022-whats-the-state-of-chinas-energy-transition/, accessed on 9/8/2022.
6. Xinhua, Full text of Hu Jintao's report at 18th Party Congress: IX. Accelerating the Modernization of National Defense and the Armed Forces, (Global Times, 18 Nov 2012), https://www.globaltimes.cn/content/744887.shtml, accessed on 14/8/2022.
7. Sameer Patil, China's Military Modernization – Analysis, (Eurasia View news & Analysis, 14 Aug 2022), https://www.eurasiareview.com/03042022-chinas-military-modernization-analysis/#google_vignette, accessed on 14/8/2022.
8. Global Times Team, China's basic research spending rises to 6.09% of entire R&D expenditure in 2021, a step closer to 2025 goal of 8%, (Global times, 25 Feb 2022), https://www.globaltimes.cn/page/202202/1253194.shtml, accessed on 20/8/2022
9. Dictionary, Meaning of Soft Power, (Campridge Dictionary), https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/soft-power, accessed on 23/8/2022
10. The Soft Power, What is Soft Power?, (The Soft Power 30), https://softpower30.com/what-is-soft-power/, accessed on 23/8/2022.

11. Reuters stuff, Factbox: Has Putin threatened to use nuclear weapons?, (REUTERS, 27 Oct 2022), accessed on 17/1/2023, https://www.reuters.com/world/europe/has-putin-threatened-use-nuclear-weapons-2022-10-27/
12. Public debt of the United States of America from December 2021 to December 2022, by month, (Statista, 11 Jan 2023), accessed on 19/1/2023, https://www.statista.com/statistics/273294/public-debt-of-the-united-states-by-month/
13. Shashi, World Economy Ranking 2022, 22 Biggest Economies in the World, (Urban Affairs, 19 Jan 2023), accessed on 19/1/2023,